

محرم إنجه يطلق حزبا سياسيا جديدا يهدد عرش أردوغان

تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية لصالح الأحزاب التقليدية والجديدة



يُعد المرشح السابق للانتخابات الرئاسية التركية محرم إنجه، الذي برهن أنه منافس حقيقي للرئيس رجب طيب أردوغان في 2018، نفسه أمام ظروف اقتصادية واجتماعية مواتية لوضع حد لفترة حكم خصمه الطويلة. ومع تراجع ثقة الأتراك في أردوغان وحزبه تبدو الفرصة سانحة أكثر من ذي قبل لتعديل البوصلة.

إسطنبول - أطلق المرشح الرئاسي السابق عن المعارضة التركية محرم إنجه الجمعة، حزبا سياسيا جديدا تحت مسمى "حركة الوطن"، متعهدا بإيجاد طريق للخلاص البلاد مما وصفه بـ"حكم الرجل الواحد" في إشارة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وقال إنجه لأتباعه في بلدة سيفاس بإنطاليا "ليس محكوما على تركيا أن تحكم من جانب أحزاب الرجل الواحد. نريد أن نرى الضوء في نهاية النفق، وتحقيق مستقبل أفضل لنا". وخسر إنجه انتخابات 2018 بحصوله على أكثر من 30 في المئة من أصوات الناخبين مقابل حصول أردوغان على أكثر من 52 في المئة. وكان إنجه آنذاك مرشح حزب المعارضة الرئيسي، حزب الشعب الجمهوري، الذي انتشق عنه في ما بعد قائلا إنه حاد على مبادئه التي تأسس من أجلها.

إنجه خسر انتخابات 2018 بحصوله على أكثر من 30 في المئة من أصوات الناخبين مقابل حصول أردوغان على أكثر من 52 في المئة

ولا يستبعد هؤلاء اصطفاء عدد كبير من الناخبين من مختلف الحساسيات السياسية خلف محرم إنجه إذا ما ترشح للانتخابات الرئاسية القادمة المزمع عقدها في 2023، بعد أن أظهرت انتخابات 2018 أنه منافس حقيقي لأردوغان. ويرجع سياسيون أتراك أن ينكب إنجه قبل ثلاث سنوات على الانتخابات الرئاسية القادمة على استقطاب جزء من الأتراك المتدينين الغاضبين من سياسات أردوغان، خاصة وقد عرف عن الرجل تعهده بعدم دخول السياسة إلى المساجد والكنائس والمدارس في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية، مؤكدا أنه ليس لديه تحفظ على المتدينين، وأن على الأسر تثقيف أبنائها دينيا، ولكن يجب إبعاد السياسة عن الجيش والمساجد والجامعات.

رقم صعب يدخل سياق التغيير

دعوات التحالف الحاكم لإدخال تغييرات على قوانين الانتخابات تضع قيودا كبيرة على أحزاب المعارضة وإمكانية تمثيلها في البرلمان القادم. وبينما يرى مراقبون ومحللون أن إجراء الانتخابات هذا العام خلال ذروة تفشي فيروس كورونا غير واردة أبدا، فإن احتمال إجرائها في 2021 أو 2022 سيكون أعلى نوعاً ما. وكانت هناك تكهنات في الآونة الأخيرة في أروقة السياسيين وأوساط المعارضة وفي بعض وسائل الإعلام، بأن الرئيس التركي قد يدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة، كما فعل في الماضي عندما كانت تأتي لصالحه، وهذا ما هو غير مُحتمل في الوقت الحالي.

وأشارت تقارير إعلامية إلى أن (ديفا) وحزب المستقبل سوف يُدرجان في تحالف الأمة الانتخابي الرئيسي للمعارضة. ويسمح نظام التحالف الانتخابي الذي تم تقديمه قبل الانتخابات البرلمانية عام 2018 للأحزاب التي تقل نسبة أصواتها عن عتبة الـ10 في المئة بالحصول على مقاعد في البرلمان إذا كانت جزءاً من تحالف حصل على أكثر من 10 في المئة من الأصوات. وأشار تقرير لوزارة الأمن القومي في تركيا عام 2023، لكن العديد من المؤشرات برزت حول احتمال إجراء انتخابات مبكرة، منها الاقتصاد المتعثر في البلاد، وتشكيل أحزاب منافسة جديدة من قبل شخصيات بارزة، فضلاً عن

وأظهر استطلاع جديد أجرته مؤسسة متروبول للأبحاث، ومقرها أنقرة تواصل أصوات حزب العدالة بالتلاشي لصالح أحزاب المعارضة الجديدة والتقليدية. واستطلاع الحزبان المنفصلان عن حزب العدالة والتنمية، حزب المستقبل الذي أسسه داود أوغلو، وحزب الديمقراطية والتقدم (ديفا) الذي أسسه باباجان، حصد المزيد من الأصوات التي كانت تذهب لمصلحة الحزب الحاكم، وذلك رغم حداثة تأسيس كل منهما. وأشار تقرير لوزارة الأمن القومي في تركيا عام 2023، لكن العديد من المؤشرات برزت حول احتمال إجراء انتخابات مبكرة، منها الاقتصاد المتعثر في البلاد، وتشكيل أحزاب منافسة جديدة من قبل شخصيات بارزة، فضلاً عن

وإذا ما تمكن إنجه، وفق ما هو متوقع، من بلوغ الدور الثاني للرئاسيات القادمة كما فعل في 2018، فإن حزب الشعوب الديمقراطي سيكون على موعد في الاصطفاء خلفه ودعمه رغم الهدف رغم اختلاف الطرق. وأمام تراجع التأييد لحزب العدالة والتنمية، يجد إنجه نفسه أمام فرصة تاريخية لاستثمار هذا التراجع استعدادا للمحطات الانتخابية القادمة. واضعف انشقاق رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو ووزير الاقتصاد السابق علي باباجان عن حزب العدالة والتنمية وتأسيسهما لحزبين جديدين شعبية أردوغان وحزبه بشكل كبير.

الجماعات الجهادية تستهدف جيش مالي المتعثر

على الرغم من تشتت الجماعات الجهادية وطرد جزء كبير منها من شمال مالي منذ 2013، ما زالت مناطق يسيطر عليها خارجة عن سيطرة القوات المالية والفرنسية وتلك التابعة للأمم المتحدة. وتستهدف الجماعات المتشددة، من حين إلى آخر، القوات الأمنية والعسكرية المتمركزة في المنطقة على الرغم من توقيع اتفاق للسلام في يونيو 2015، كان يفترض أن يسمح بعزل الجهاديين نهائياً. وفي مارس 2012، مع إطلاق المتمردين الطوارق هجوما كبيرا على شمال مالي، تمرد عسكريون على ما اعتبروه تقاعسا للحكومة في التعامل مع الوضع، وأطاحوا بالرئيس توماني توريه.

باماكو - قُتل ما لا يقل عن 10 جنود ماليين الجمعة في كمين في منطقة غيري (وسط)، القريبة من الحدود الموريتانية حيث تنتشر الجماعات الجهادية المسلحة. وأشار تقرير داخلي لوزارة الأمن إلى "أن الحصيلة الأولية المحدثه للكمين في غيري تشير إلى مقتل 10 أشخاص، بينهم ملازم، وتم العثور على ناجين واحترق أربع سيارات وعربة إسعاف". وياتي استهداف الجنود الماليين في وقت شهدت فيه البلاد قبل أسبوعين انقلابا عسكريا أطاح بالرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا، ما أثار مخاوف إقليمية ودولية بشأن استراتيجية مكافحة الجماعات الجهادية في منطقة الساحل الأفريقي.

وفي المقابل، تقول ألمانيا إن ترامب يعارض المشروع لمجرد توفير أسواق لتصريف إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري.



أنجيلا ميركل
لانريد ربط قضية
تسميم نافالني
بمستقبل نورد ستريم 2

وتقول موسكو إن الولايات المتحدة تسعى لإفساد المشروع لضمان أن يتمكن مزودو الغاز الطبيعي الأميركيون من بيع الصادرات إلى سوق الاتحاد الأوروبي بسعر أعلى من سعر روسيا. ويعد الغاز الطبيعي الروسي الذي يتميز بفعالية التكلفة بحوالي 30 في المئة أرخص من الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، مما يضع الموردين الأميركيين في وضع غير موات. وبالنظر إلى قرب روسيا من الأسواق الأوروبية الأخرى، فإن احتياطياتها الوفيرة من الغاز الطبيعي تجعلها المورد الأكثر موثوقية وفعالية من حيث التكلفة.

وسوف تكون روسيا قادرة على تزويد الأسواق الأوروبية بـ110 مليار متر مكعب (3.9 تريليون قدم مكعب) من الغاز الطبيعي سنويا عندما يبدأ تشغيل نورد ستريم 2. ويرى اقتصاديون أنه من الصعب الحديث عن تبعية ألمانيا لروسيا في الغاز، لأنه يُشترى في البورصات العالمية ويمكن في كل لحظة وحين تغيير المزود، وبالتالي فإن القول إن ألمانيا أسيرة لروسيا في هذا المجال هو ادعاء غير دقيق.

تسميم نافالني لا يوصد أبواب ألمانيا أمام مشروع نورد ستريم 2

وجود "أدلة قاطعة" تشير إلى أن أبرز خصوم سيد الكرملين فلاديمير بوتين تعرّض للتسميم بغاز الأعصاب الذي تم تطويره خلال الحقبة السوفييتية نوفيقتنوك. ودعا مسؤول الشؤون الخارجية لدى الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل موسكو في وقت سابق للتعاون مع تحقيق دولي بشأن عملية التسميم، مشيراً إلى أن التكتل الذي يضم 27 دولة لا يستبعد فرض عقوبات عليها.

وتواصل ألمانيا المضى قدما في المشاركة ببناء خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 رغم تهديدات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتسليط عقوبات على الدول التي ستشارك في مشروع بناء أنبوب الغاز الروسي، لكن برلين تتجاهل هذه التحذيرات.

وعلى الرغم من خلافاتها السياسية مع روسيا، ترى ألمانيا أن نورد ستريم 2 سيضمن لها مصدرا للطاقة صديقا للبيئة وأكثر استقرارا في وقت تبتعد فيه عن الفحم والطاقة النووية. ويتوقع أن يضاعف خط أنابيب نورد ستريم 2 الذي تبلغ كلفته عشرة مليارات يورو (11 مليار دولار) وبات استكماله وشيكاً في بحر البلطيق، شحنات الغاز الطبيعي الروسي إلى ألمانيا، أكبر قوة اقتصادية في الاتحاد الأوروبي. وترى الولايات المتحدة أن هذا الخط سيؤدي إلى زيادة اعتماد ألمانيا على مصادر الطاقة الروسية، ويهاجم ترامب المشروع باستمرار.

إن نرى ذلك منفصلا عن ذلك، مشيرة إلى أن نورد ستريم 2 هو في الأساس مشروع تجاري، لكن له آثار سياسية. وجاءت تصريحات ميركل قبل أن تعلن الأربعاء أن مختبرا خاصا في القوات المسلحة الألمانية قد توصل إلى نتيجة واضحة مفادها أن "البكسي نافالني كان ضحية هجوم بغاز أعصاب كيميائي من مجموعة نوفيقتنوك"، مشيرة إلى أن "هناك الآن أسئلة جديّة للغاية لا يمكن للحكومة الروسية سوى الإجابة عليها ويتعين عليها القيام بذلك".

واندلعت أزمة جديدة بين روسيا والغرب بعدما أكدت ألمانيا هذا الأسبوع

برلين - عقب التأكد من تسميم المعارض الروسي اليكسي نافالني، تركت الحكومة الألمانية الباب مفتوحا بشأن كيفية استمرارها في التعامل مع مشروع خط أنابيب "نورد ستريم 2"، الذي يهدف إلى نقل الغاز الروسي إلى ألمانيا مباشرة عبر بحر البلطيق. ولم يرغب المتحدث باسم الحكومة شتيفن زايبيرت الجمعة في تكرار تصريح سابق للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بأن قضية نافالني ومستقبل نورد ستريم 2 يجب أن يُنظر إليهما بشكل منفصل. وكانت ميركل قد أوضحت الأسبوع الماضي أنها لا تريد ربط قضية نافالني بنورد ستريم 2، وقالت "اعتقد أننا يجب



المصالح الاقتصادية أولا

الأزمة السياسية في مالي تثير قلق حلفائها والدول المجاورة التي تخشى أن تغرق البلاد في الفوضى

لكن الانقلاب عجل بسقوط شمال البلاد في أيدي الجماعات الإسلامية المسلحة، قبل أن يتم دحرها خصوصا بعد تدخل عسكري فرنسي في يناير 2013 لا يزال مستمرا. وتوسعت هجمات الجماعات الجهادية إلى وسط البلاد عام 2015، ما أدى إلى خسائر مدنية وعسكرية جسيمة. وهذه الهجمات المتداخلة مع نزاعات محلية، امتدت أيضا إلى النيجر وبوركينا فاسو المجاورتين لمالي.